Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وسطاء الهجرة غير الشرعية

نجاح الهوش سليمان الهوش
محاضر وباحث دكتوراة، المعهد العالي للعلوم والتقنية- زوارة – ليبيا
Najahsaliman61@gmail.com

The Impact of Socioeconomic Factors on Intermediaries in Illegal Migration

Najih Al-Hawsh Suleiman Al-Hawsh
Lecturer and PhD Researcher, Higher Institute of Science and Technology - Zuwarah - Libya

تاريخ الاستلام: 2026/04/20 تاريخ المراجعة 05/22/ 2026 تاريخ القبول:2026/06/5- تاريخ النشر: 06/15/ 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تفاقم ظاهرة وسطاء تهريب البشر في مدينة زوارة .

واعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي والمسح الميداني، وطُبقت على عينة قصدية من شباب المدينة المنخرطين في شبكات التهريب .وتمثلت أدوات جمع البيانات في المقابلة الميدانية المعمقة واستمارة الاستبيان، وجرى تحليلها إحصائياً عبر برنامج spss.

وأظهرت النتائج أن البطالة، والصعوبات المالية، والرغبة في الكسب السريع تشكل أبرز الدوافع الاقتصادية للمبحوثين .واجتماعياً، تبيّن تأثير شبكات الأصدقاء والأقارب العاملين في المجال، وتفاقم الخلافات الأسرية، مع وجود قبول عائلي مشروط بالعائد المادي .كما بينت الدراسة أن الترابط القبلي بالمدينة يفرز آلية "ستر اجتماعي" تحمي الوسطاء وتمنع الإبلاغ عنهم، مما أسهم في تشكيل ثقافة فرعية تؤيد هذا النشاط وتتكيف مع مخاطره .

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير شرعية، وسطاء الهجرة، تهريب البشر

Abstract

This study aimed to analyze the impact of social and economic factors on the exacerbation of the phenomenon of human smuggling intermediaries in the city of Zuwara. The study adopted a descriptive-analytical approach and a field survey method, applied to a purposive sample of the city's youth involved in smuggling networks. The data collection tools consisted of in-depth field interviews and a questionnaire, which were statistically analyzed using the SPSS software.

The findings revealed that unemployment, financial difficulties, and the desire for quick financial gain constitute the most prominent economic motives for the respondents. Socially, the results indicated the influence of networks of friends and relatives working in the field, alongside exacerbated family disputes, coupled with a conditional family acceptance based on financial returns. Furthermore, the study demonstrated that tribal cohesion in the city generates a mechanism of "social concealment" that protects intermediaries and prevents reporting them, which has contributed to the formation of a subculture that supports this activity and adapts to its risks.

Keywords: Illegal Migration, Migration Intermediaries, Human Smuggling.

مقدمة الدراسة

أدت التشريعات الدولية المعاصرة وتقييد حركة الأفراد إلى تحول الهجرة النظامية نحو أنماط غير مشروعة، لتصبح "الهجرة غير الشرعية" معضلة عالمية عابرة للحدود، لا سيما المتجهة صوب أوروبا عبر المتوسط. وتبرز ليبيا كدولة عبور رئيسية ونقطة انطلاق محورية نحو السواحل الأوروبية؛ مدفوعةً بموقعها الجيوسياسي، وشريطها الساحلي (2000 كم)، وحدودها البرية الشاسعة المشتركة مع دول جوار يعاني جنوبها أزمات اقتصادية وأمنية مركبّة (كاره،

2008). هذا الوضع جعلها ممرًا للتدفقات البشرية المرتبطة بالجريمة المنظمة، ممّا يهدد الاستقرار المجتمعي ويتطلب مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك الشبكات الوسيطة لظاهرة التهجير، عبر استقصاء وتحليل العلاقة الارتباطية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ووسطاء الهجرة غير الشرعية. ولتحقيق هذا الهدف، تنطلق الدراسة ميدانياً باستشراف عينة من المحكومين بتهمة التهجير غير الشرعي في مدينة زوارة، باعتبارها أحد السواحل الحيوية للعبور.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في تفكيك الديناميات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا بنمطيها (التسلل والعبور، والعمالة غير المنظمة)، حيث تحولت البلاد بفعل موقعها الجغرافي إلى ساحة استقطاب وإعادة تصدير تديرها شبكات تهريب عابرة للحدود تتقاطع مع وسطاء محليين يتولون التنسيق اللوجستي، خاصة بعد أن ساهمت الاتفاقيات الثنائية في احتجاز آلاف المهاجرين بالداخل (المصراتي، 2003). وتتجاوز هذه الدراسة المقاربات الأمنية والاقتصادية الكلية، لتركز بدقة على استقصاء الخصائص البنائية والدافعية لفئة "وسطاء الهجرة" في المدن الساحلية الليبية، والذين تناموا كجماعة موازية تسعى لتحقيق تراكم رأسمالي سريع؛ وبناءً على ذلك، تتبلور المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي :**ما أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وسطاء الهجرة غير الشرعية في مدينة زوارة؟**

أهداف الدراسة

1. تحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين العوامل الاقتصادية (كالبطالة والرغبة في الثراء السريع) ونشوء فئة وسطاء الهجرة غير الشرعية بمدينة زوارة.
2. الكشف عن الخصائص والبيئات الاجتماعية (كالروابط الأسرية، والثقافة المجتمعية، ومستوى التعليم) الداعمة لانخراط هؤلاء الوسطاء في نشاط التهريب.
3. تقديم مقترحات وتوصيات علمية وعملية تساعد الأجهزة التنفيذية والتشريعية في صياغة سياسات تنموية وقانونية تحد من تنامي هذه الظاهرة.

المبحث الأول: التطور التاريخي ومراحل الهجرة غير الشرعية في ليبيا

يعد البعد التاريخي والجغرافي أحد أهم الركائز الأساسية لفهم ديناميكية الهجرة غير الشرعية في الساحل الليبي، وتحديداً في مدينة زوارة. فالهجرة كظاهرة إنسانية لم تكن وليدة العصر، بل شهدت تحولات جوهرية ارتبطت بالقوانين الدولية، والأزمات الاقتصادية، والسياسات الإقليمية (الحوات، 2007؛ الغزالي، 2007-2008) .ويمكن تقسيم التطور التاريخي لهذه الظاهرة إلى ثلاث مراحل أساسية، مع التركيز على الخصائص الجغرافية والديموغرافية لمدينة زوارة التي جعلتها بؤرة رئيسية لهذه الحركة (عمر، 2008) .

أولاً: المراحل التاريخية لتطور الهجرة

1. مرحلة الهجرة التلقائية القانونية(1973 - 1945)

اتسمت هذه المرحلة، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بحاجة الدول الأوروبية الماسة إلى الأيدي العاملة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب وتنشيط عجلة الاقتصاد (فطيس، 2009) .

- **طبيعة الحركة :**كانت الهجرة في هذه الفترة شرعية، علنية، وتلقائية، وتحظى بتشجيع وتسهيلات كبيرة من الدول المستقبلة (الهاشمي، 2005-2006) .
- **الاتفاقيات الدولية :**أبرمت الدول الأوروبية اتفاقيات ثنائية رسمية مع دول شمال إفريقيا (مثل تونس والمغرب) لجلب العمالة، ولم تكن ليبيا في تلك الفترة محطة عبور أو مصدر رئيسي نظراً لتوجه عمالتها نحو الداخل بعد الطفرة النفطية (الحوات، 2007) .

2. مرحلة التسوية الانتقالية اللاقانونية(1992 - 1973)

شكلت هذه المرحلة نقطة تحول مفصلية في سياسات الهجرة الدولية نتيجة لمتغيرات اقتصادية وسياسية عالمية (رمضان، 2009) :

- **أزمة الطاقة :(1973)** أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى اتخاذ الدول الأوروبية قراراً صارماً بوقف استقدام العمالة الأجنبية وإغلاق الحدود (جوزيف، 1997) .
- **بروز المسارات البديلة :**مع إغلاق الأبواب القانونية، تحولت رغبة الأفراد في الهجرة إلى مسارات بديلة، فظهرت هجرة "لم الشمل" وتدفق المهاجرين بلا رخص عمل رسمية (التارقي، 2002) .
- **اتفاقية شينقن :(1992)** توجت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية شينقن التي وحدت الحدود الأوروبية وفرضت قيوداً صارمة على التأشيرات، مما جعل الدخول القانوني شبه مستحيل، ووضع اللبنات الأولى لنشوء شبكات التهريب والوسطاء (الأمم المتحدة، 2004) .

3. مرحلة الهجرة غير الشرعية والسرية (1992 - الحاضر)

تعتبر هذه المرحلة العصر الفعلي لتفاقم الهجرة السرية وتحولها إلى تجارة منظمة تديرها شبكات دولية ومحلية (عمر، 2008) .

- **الجريمة المنظمة :**تحول تهريب البشر إلى مهنة تدر أرباحاً طائلة، وظهور فئة "الوسطاء والمهربين" الذين استغلوا حاجة المهاجرين للمخاطرة بركوب قوارب الموت (رمضان، 2009) .

- **الوضع في ليبيا :**تأثرت ليبيا بشكل مباشر خلال هذه المرحلة؛ حيث تحولت من دولة "جاذبة للعمالة" إلى دولة "عبور ومقصد" رئيسية نتيجة لاتساع حدودها البرية (نحو 5500 كم) وشريطها الساحلي الطويل (نحو 2000 كم)، إلى جانب النقص الحاد في إمكانيات حرس الحدود والأجهزة الأمنية (الحوات، 2007؛ فطيس، 2009) .

ثانياً: الخصوصية الجغرافية والديموغرافية لمدينة زوارة

لم يكن اختيار شبكات التهريب والوسطاء لمدينة زوارة كمنطلق رئيسي لعمليات التهريب بمحض الصدفة، بل جاء نتيجة تضافر جملة من العوامل الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية التي جعلت من ساحلها بيئة مثالية لنشاطهم (الغزالي، 2007-2008) :

1. العوامل الجغرافية والطبيعية

- **الموقع الاستراتيجي :**تقع مدينة زوارة في أقصى الشمال الغربي لليبيا، وتتميز بقربها الجغرافي الشديد من السواحل الأوروبية المالطية والإيطالية مثل جزيرة لامبيدوزا، مما يقلل من زمن الرحلة البحرية (الغزالي، 2007-2008) .
- **طبيعة الشريط الساحلي :**يمتد ساحل زوارة لمسافات طويلة، ويتميز بوجود منطقة جغرافية تمتد لنحو 30 كم غرب المدينة، وهي منطقة شبه خالية من السكان وتضم كثباناً رملية وأحراشاً ساحلية توفر غطاءً طبيعياً ممتازاً لشبكات التهريب لإخفاء المهاجرين وتجميعهم بعيداً عن الرقابة الأمنية (عمر، 2008) .

2. العوامل الديموغرافية والاجتماعية

- **التركيبة السكانية المتجانسة :**ينتمي سكان زوارة إلى الأصول الأمازيغية، وهو ما يمنح المدينة طابعاً اجتماعياً متجانساً وترابطاً قبلياً وعائلياً قوياً (التارقي، 2002) .هذا التضامن الاجتماعي يحمل أحياناً بعداً سلبياً يتجسد في "الستر الاجتماعي"، حيث يمتنع بعض الأهالي عن الإبلاغ عن أنشطة التهريب التي يقوم بها بعض شباب المدينة بدافع القرابة، مما وفر حماية ضمنية للوسطاء (رمضان، 2009) .
- **الامتداد العائلي والحدودي :**علاقات المصاهرة والتجارة التاريخية التي تربط سكان زوارة بالمناطق المجاورة والحدود التونسية أسهمت في تسهيل حركة التنقل، وتوفير شبكة علاقات ممتدة يستغلها الوسطاء لتسهيل لوجستيات التهريب مثل جلب الوقود والمحركات (فطيس، 2009) .

ثالثاً: مراحل اتخاذ قرار الهجرة وآلية عمل شبكة الوسطاء في زوارة

توضح القراءة السوسيولوجية لواقع المدينة أن الهجرة عبر زوارة تمر بدورة ديناميكية متكاملة يتحكم في كل مرحلة منها فاعل أساسي (الغزالي، 2007-2008) :

1. **مرحلة التفكير والقرار (في بلد المنشأ) :**تبدأ من رغبة المهاجر في الهروب من الأزمات الاقتصادية والسياسية (رمضان، 2009) .
2. **مرحلة الانتقال والعبور البري :**مستفيدة من التسهيلات القانونية السابقة عبر الصحراء والحدود (الحوات، 2007) .
3. **مرحلة الوصول والوساطة (داخل زوارة) :**هنا يبرز دور **"السمسار أو الوسيط "**من شباب المدينة، الذي يتلقى المهاجرين ويوجههم إلى **"المؤوي "**في مستودعات أو مزارع ساحلية مخفية في الـ 30 كم الغربية الخالية من السكان (عمر، 2008) .
4. **مرحلة التنفيذ البحري :**حيث يتم التعاقد مع **"صاحب المركب "**لتوفير قوارب الصيد، وتكليف **"الريس أو الكابو "** لقيادة المركب مستخدماً تقنيات اتصالات حديثة مثل أجهزة GPS وهواتف الثريا لضمان تجاوز المياه الإقليمية (فطيس، 2009)

رابعاً: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة

تعد الأطر النظرية والمقاربات السوسيولوجية بمثابة العدسات الفكرية التي تمكّن الباحث من تفكيك الظاهرة المدروسة، وتفسير العلاقات التفاعلية بين فاعليها، وتجاوز الوصف السطحي إلى التحليل البنيوي العميق للظاهرة وسياقاتها الجغرافية والاجتماعية .ولتفسير آليات الهجرة غير الشرعية وبنية شبكات التهريب والوسطاء في مجتمع الدراسة (زوارة)، تم الاعتماد على ثلاث مقاربات نظرية متكاملة تفسر الظاهرة من مستويات تحليلية متعددة :

أولاً: نظرية الفعل الاجتماعي(Social Action Theory)

ترتكز هذه المقاربة (التي أسسها ماكس فيبر وتطورت في علم الاجتماع المعاصر) على فهم المعاني الذاتية والدوافع التي يضفيها الفاعلون الاجتماعيون على سلوكهم وعلاقاتهم المتبادلة .

التفسير السوسيولوجي للظاهرة

- **سلوك المهاجر :**تفسر النظرية قرار المهاجر بركوب البحر والمخاطرة بحياته كـ "فعل عقلاني غائي" (رغم خطورته الظاهرية)؛ حيث يوازن المهاجر بين غاياته (الهروب من الأزمات الاقتصادية والسياسية في بلده) والوسائل المتاحة أمامه في ظل إغلاق الحدود القانونية (الغزالي، 2007-2008؛ رمضان، 2009) .
- **مهنة التهجير والبناء الهيكلي للشبكة :**يظهر الفعل الاجتماعي العقلاني بوضوح عند تفكيك الأدوار داخل شبكات التهريب في زوارة .فالفاعلون (الوسيط، المؤوي، صاحب المركب، والريس) لا يتحركون عشوائياً، بل يمارسون أفعالاً هادفة ومخططة بدقة لتحقيق أقصى عائد اقتصادي ممكن مع إدارة واعية للمخاطر الأمنية (الغزالي، 2007-2008) .

- **اللوجستيات والتقنية :**استخدام "الريس" لوسائل اتصال حديثة) أجهزة GPS وهواتف الثريا (لتنسيق التحرك في البحر يعكس عقلانية الفعل وتوجيه الأدوار نحو تحقيق الهدف التنفيذي المشترك للشبكة (عمر، 2008) .

ثانياً: نظرية الشبكات الاجتماعية(Social Networks Theory)

تعد هذه النظرية المقاربة الأكثر كفاءة في تفسير البناء الهيكلي لشبكات التهريب؛ كونها تنظر إلى الظواهر الاجتماعية ليس كأفراد معزولين، بل كبنية من العلاقات والروابط المتداخلة التي تسهل تدفق الخدمات والمعلومات والبشر عبر الحدود .

التفسير السوسيولوجي للظاهرة

- **مرونة البناء الهيكلي :**تُفسر النظرية كيف تتشكل شبكات التهريب في زوارة كـ "تنظيمات مرنة وغير شكلية" عابرة للحدود (الغزالي، 2007-2008) .فالشبكة تعتمد على سلسلة متصلة من الروابط تبدأ من السمسار في دول المنشأ، وتمر بالوسيط والمؤوي المحلي في زوارة، وصولاً إلى صاحب المركب والريس في عرض البحر (الحوات، 2007؛ الغزالي، 2007-2008) .
- **رأس المال الاجتماعي والترابط المحلي :**تلعب الروابط القوية (Strong Ties) المبنية على القرابة، والمصاهرة، والهوية المشتركة (الأمازيغية) في زوارة دوراً حاسماً في تمتين البنية الداخلية للشبكة وسهولة تأمين اللوجستيات (مثل الوقود والمحركات والمراكب) عبر الامتداد العائلي والحدودي مع المناطق المجاورة وتونس (التارقي، 2002؛ فطيس، 2009) .
- **الستر الاجتماعي كحاضنة شبكية :**تفسر النظرية "الستر الاجتماعي" الممارس من قبل بعض الأهالي (الامتناع عن الإبلاغ عن أنشطة التهريب بدافع القرابة) كآلية حماية اجتماعية تفرضها كثافة الشبكة القرابية والترابط الأسري، مما يوفر بيئة آمنة للوسطاء المحليين للاستمرار في أنشطتهم (رمضان، 2009) .

ثالثاً: نظرية الثقافة الفرعية(Subculture Theory)

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن بعض الجماعات داخل المجتمع الكبير تطور لنفسها منظومة من القيم، والمعايير، والسلوكيات، واللغات الخاصة بها (ثقافة فرعية) لتبرير أنشطتها غير الرسمية أو المخالفة للقانون العام، والتكيف مع الضغوط الخارجية .

التفسير السوسيولوجي للظاهرة

- **سوسيولوجيا مهنة التهجير :**تشير المقاربة إلى أن الوسطاء والمهربين في مناطق الساحل (مثل زوارة) لم يعودوا ينظرون إلى نشاطهم كفعل معزول، بل طوروا "ثقافة مهنية فرعية" لها معاييرها الخاصة وقبولها الضمني داخل أوساط محددة، مستفيدين من الفراغ القانوني والأمني (الغزالي، 2007-2008؛ فطيس، 2009) .
- **لغة الشفرة كبنية ثقافية دلالية :**من أبرز تجليات الثقافة الفرعية لشبكات التهريب هو ابتكار رموز لغوية وألفاظ شفرية خاصة لتداول معلومات التهجير وتضليل الرقابة الأمنية (الغزاليbomb ، 2007-2008) .وتكشف هذه المصطلحات عن نزعة سوسيولوجية لتسليع المهاجرين ونزع الطابع الإنساني عنهم للتكيف النفسي مع المخاطر، ومنها :
  - **البضاعة / الصندوق :**للإشارة إلى المهاجرين كتأكيد على القيمة المادية الصرفة .
  - **اللاعب :**لوصف المهاجر المستعد للمخاطرة ودفع سعر الصرف .
  - **العرس :**للإعلان الشفري عن انطلاق المركب بنجاح من الساحل نحو عرض البحر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تحتل الدراسات السابقة مكانة جوهرية في البحث العلمي؛ كونها تمثل الأساس المعرفي والتراكم الأكاديمي الذي ينطلق منه الباحث لتحديد الفجوة البحثية وتأصيل ظاهرة الدراسة وسياقاتها السوسيولوجية والجغرافية .وقد حظيت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب في المنطقة العربية عامة، وفي المجتمع الليبي خاصة، باهتمام نقدي وتحليلي من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية

- **دراسة (الحوات، 2007): "الهجرة غير القانونية في المجتمع الليبي: الأبعاد والدوافع والآثار"** سعى الباحث في هذه الدراسة الاستكشافية إلى رصد الأبعاد العميقة والدوافع الحقيقية الكامنة وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير القانونية عبر الأراضي الليبية. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الجذري في دور ليبيا من دولة "جاذبة ومستقبلة للعمالة" في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى دولة "عبور ومقصد" رئيسية، ارتبط بشكل وثيق باتساع الحدود البرية (نحو 5500 كم) والشريط الساحلي (نحو 2000 كم)، إلى جانب بروز شبكات وساطة محلية مستفيدة من التسهيلات والظروف الجغرافية .كما أبرزت الدراسة التدفقات البشرية التي بدأت تستغل غياب الرقابة الأمنية المكثفة على السواحل .
- **دراسة (الغزالي، 2007-2008): "شبكات التهريب والوساطة الساحلية: دراسة ميدانية على الساحل الغربي الليبي"** ركزت هذه الدراسة الميدانية على تفكيك البنية التنظيمية غير الرسمية لشبكات التهريب، وتحليل الأدوار التفاعلية للفاعلين فيها من منظور علم الاجتماع . وقدمت هذه الدراسة قراءة سوسيولوجية معقمة لمهنة التهجير،

وأثبتت أن شبكات التهريب ليست كيانات عشوائية، بل هي تنظيمات مرنة ومحكمة تتميز بتوزيع دقيق للأدوار (الوسيط أو السمسار، المؤوي، صاحب المركب، والريس) .كما وثقت الدراسة نشوء ثقافة فرعية (Subculture)خاصة بالمهربين في مناطق الساحل (مثل زوارة)، تعتمد على تقنيات اتصالات حديثة) أجهزة GPSوهواتف الثريا (ولغة شفرية مشتقة من تسليع المهاجرين (مثل مصطلحات: البضاعة، اللاعب، العرس) لتضليل الأجهزة الأمنية .

- **دراسة (عمر، 2008): "الجغرافيا السياسية للهجرة غير الشرعية: الساحل الليبي كحالة دراسة "** تناولت الدراسة الظاهرة من منظور الجغرافيا السياسية وطوبوغرافية الساحل، ملقية الضوء على نقاط الانطلاق الرئيسية . وأوضحت أن اختيار شبكات التهريب والوسطاء لمدينة زوارة كمنطلق رئيسي لم يكن بمحض الصدفة، بل تضافرت فيه العوامل الجغرافية (القرب الشديد من السواحل الأوروبية كجزيرة لامبيدوزا) مع العوامل الطبيعية (وجود شريط ساحلي ممتد لنحو 30 كم غرب المدينة خالي تماماً من السكان ويتميز بالكثبان الرملية والأحراش) . هذا الغطاء الطبيعي وفّر بيئة مثالية للمؤوين والوسطاء لتجميع المهاجرين وتجهيز الرحلات بعيداً عن أعين الرقابة .
- **دراسة (فطيس، 2009): "الأبعاد الأمنية والقانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا"** ركزت الدراسة على قراءة المنظومة التشريعية والأمنية الليبية في مواجهة شبكات التهريب العابرة للحدود . وأشارت إلى وجود نقص حاد في إمكانيات حرس الحدود والأجهزة الأمنية لمراقبة المساحات الشاسعة، مما سمح لشبكات الجريمة المنظمة بالنمو وتطوير آليات عمل لوجستية بالتعاون مع فاعلين محليين (أصحاب المراكب والوسطاء)، مستغلة الفراغ القانوني والأمني لتمرير رحلاتها البحرية .
- **دراسة (الهاشمي، 2005-2006): "مسارات العبور وإشكاليات الاندماج للمهاجرين في دول شمال إفريقيا"** حيث تتبعت الدراسة مسارات الهجرة من دول المنشأ (إفريقيا جنوب الصحراء) عبر دول العبور في شمال إفريقيا نحو المصب الأوروبي . وبينت الدراسة أن القيود الصارمة التي فرضتها اتفاقية شينغن (1992) وإغلاق الأبواب القانونية أمام مواطني الدول النامية، أسهمت مباشرة في دفع المهاجرين نحو المسارات البديلة والسرية .وأكدت الدراسة أن دول العبور (مثل ليبيا وتونس) تحولت بفعل هذه السياسات الأوروبية وضغوط شبكات التهريب الدولية إلى محطات استقرار اضطراري وإشكاليات ديموغرافية واجتماعية معقدة .
- **دراسة (رمضان، 2009): "الهجرة السرية والآثار السيكوسوسيولوجية والاغتراب الناشئ عنها في شمال إفريقيا"** ركزت الدراسة على الأبعاد الاجتماعية والنفسية للمهاجرين السرين، وآليات تفاعلهم مع الوسطاء والمهربين في مجتمعات العبور .

كشفت الدراسة عن سيكولوجية المهاجر الذي يتحول إلى "ضحية" و"وقود اقتصادي" لشبكات التهريب .كما حللت الدراسة سوسيولوجيا مجتمعات العبور الساحلية، مبيّنة أن بعض البيئات المحلية تفرض نوعاً من "الستر الاجتماعي"؛ حيث يمتنع الأهالي في المجتمعات ذات الترابط القبلي أو الأسري القوي عن الإبلاغ عن أنشطة التهريب التي يمارسها شبابهم بدافع القرابة أو الحفاظ على السلم الاجتماعي المحلي، مما يمنح شبكات الوسطاء حماية ضمنية وتسهيلات لوجستية غير مباشرة .

المبحث الثالث: منهجية الدراسة والإجراءات المنهجية

تعتمد هذه الدراسة في معالجتها لظاهرة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ونشوء فئة وسطاء الهجرة غير الشرعية على خطة منهجية متكاملة لجمع البيانات وتحليلها .وتتحدد الإجراءات المنهجية للدراسة في المحاور التالية :

1. نوع الدراسة والمنهج المستخدم

- نوع الدراسة :تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات المسحية)الميدانية(، والتي تسعى إلى رصد واقع فئة وسطاء وسماسرة الهجرة غير الشرعية والوقوف على الظروف والعوامل المؤثرة في توجيههم نحو هذا النشاط .
- المنهج المستخدم :تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي، وهو المنهج الملائم لتحديد العلاقات الارتباطية والمادية المؤثرة في الظاهرة، وتحليل أبعادها السوسيولوجية والاقتصادية بشكل دقيق .

2. مجتمع ومتغيرات الدراسة

- مجتمع الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من فئة وسطاء وسماسرة الهجرة غير الشرعية (أعضاء شبكات التهريب أو ما يُعرف محلياً بجماعة البحر) في مدينة زوارة .
- متغيرات الدراسة :تشمل الدراسة المتغيرات الرئيسة التالية:
  - المتغير المستقل :العوامل الاقتصادية (مثل البطالة، الرغبة في الكسب السريع، التفاوت المادي) والعوامل الاجتماعية (مثل انخفاض المستوى التعليمي، سيادة الروابط القبلية والتضامن السلبي، ضعف الوازع الديني والتماسك الأسري) .
  - المتغير التابع :احتراف سلوك الوساطة والسمسرة في مهنة التهجير غير الشرعي .

3. إجراءات المعاينة (وحدة التحليل، حجم ونوع العينة)

- وحدة التحليل :الفرد (الوسيط / السمسار الممارس لمهنة التهجير غير الشرعي) .

- عينة الدراسة : طبقت الدراسة على 50 مستهدف، ونظراً للطبيعة الحساسة لمجتمع الدراسة، تم الاعتماد على عينة قصدية/متاحة من وسطاء الهجرة غير الشرعية بمدينة زوارة، مع التركيز على شريحة الشباب ضمن الفئة العمرية (18–45 سنة) باعتبارهم الشريحة الأكثر انخراطاً في هذه الشبكات وفقاً للسجلات الجنائية .

4. مجالات الدراسة

- **المجال الجغرافي (المكاني) :**مدينة زوارة الساحلية (شمال غرب ليبيا)، نظراً لطبيعتها الجغرافية والديموغرافية التي جعلتها إحدى النقاط الرئيسة لانطلاق الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط .
- **المجال البشري** :الشباب الليبي العاملون كوسطاء وسماسرة في شبكات تهريب المهاجرين .
- **المجال الزمني** :بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 15.2.2011 وانتهت بتاريخ 17.7.2011 .

5. أدوات جمع البيانات

تعتمد الباحثة على أداتين رئيستين لجمع البيانات والمعلومات الكافية حول متغيرات الموضوع :

- المقابلة الميدانية المعمقة :مع عدد من الشباب المعروفين بمزاولتهم لمهنة التهجير غير الشرعي في مدينة زوارة لاستجلاء مبرراتهم، والرموز والمصطلحات الخاصة التي يستخدمونها .
- استمارة الاستبيان :المصممة خصيصاً لتشمل المحاور المتعلقة بالتساؤلات الاقتصادية والاجتماعية، ودور التشريعات، وضغوط النظم الاجتماعية .

6. صدق وثبات المقياس والأدوات الإحصائية

- صدق وثبات الأدوات :تم إخضاع أدوات جمع البيانات (الاستبيان) للتحكيم العلمي والتحقق من اتساقها الداخلي عبر الدراسة الاستطلاعية لضمان قدرتها على قياس المتغيرات بدقة .
- الأساليب الإحصائية :تم تفريغ البيانات وتحليلها كمياً وكيفياً بالاعتماد على البرامج الإحصائي SPSS، واستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمعاملات الارتباطية المقررة للتعليق على الجداول والوصول للنتائج .

المبحث الرابع مناقشة النتائج

أولاًخصائص عينة الدراسة

1. توزيع العينة حسب العمر

بين الجدول (1) والشكل (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر، حيث أظهرت النتائج أن الفئة العمرية 30–20)سنة (جاءت في المرتبة الأولى بعدد (23) مفردة وبنسبة (46%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها الفئة العمرية 40–31)سنة (بعدد (22) مفردة وبنسبة (44%). أما الفئة العمرية 50–41)سنة (فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بعدد (5) أفراد وبنسبة.(10%)

جدول (1) توزيع العينة حسب العمر

العمر بالسنوات	التكرار	%
30 - 20	23	%46
40 - 31	22	%44
50 - 41	5	%10
المجموع	50	%100

شكل (1) توزيع العينة حسب العمر

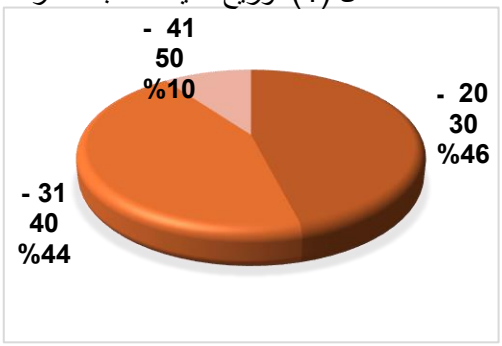

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة ومتوسطة العمر، إذ شكلت الفئتان العمريتان (20–30 سنة) و(31–40 سنة) ما نسبته (90%) من إجمالي العينة. ويعكس ذلك أن ظاهرة الوساطة في الهجرة غير الشرعية تتركز بشكل أكبر بين الفئات الأكثر نشاطاً وقدرة على الحركة والتواصل، وهي الفئات التي غالباً ما تكون أكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة بكونها الأكثر سعيًا لتحسين أوضاعها الاقتصادية وتحقيق مكاسب مالية، خاصة في ظل محدودية فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في أنشطة مرتبطة بالهجرة غير الشرعية. في المقابل، جاءت الفئة العمرية (41–50 سنة) بنسبة منخفضة بلغت (10%)، مما يشير إلى أن المشاركة في هذا النشاط تقل نسبياً مع التقدم في العمر.

2. توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

يبين الجدول (2) والشكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج أن فئة **العزاب** جاءت في المرتبة الأولى بعدد (28) مفردة، بينما بلغت فئة المتزوجين (22)مفردة من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم (50) مفردة.

جدول (2) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	28	%46
متزوج	22	%44
المجموع	50	%100

شكل (2) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

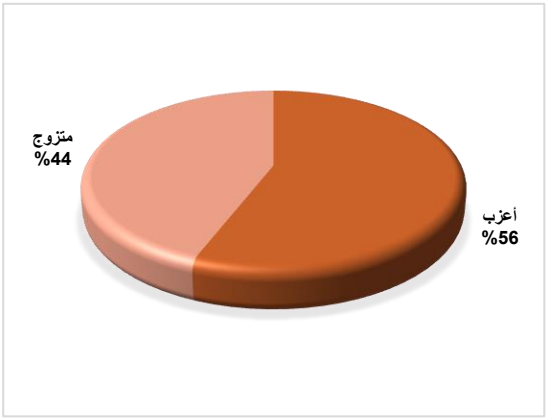

وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة العزاب تفوق نسبة المتزوجين داخل العينة، الأمر الذي يعكس أن شريحة كبيرة من وسطاء الهجرة غير الشرعية تنتمي إلى الفئات غير المتزوجة. ويمكن تفسير ذلك بأن الأفراد غير المرتبطين بمسؤوليات أسرية قد يكونون أكثر انخراطاً في الأنشطة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، سواء بسبب السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية أو نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدفعهم إلى البحث عن مصادر دخل بديلة.

كما توضح النتائج وجود نسبة مرتفعة نسبياً من المتزوجين ضمن العينة، وهو ما يشير إلى أن العوامل الاقتصادية المرتبطة بتوفير متطلبات الأسرة وتحسين المستوى المعيشي قد تكون من بين الدوافع التي تسهم في انخراط بعض الأفراد في أعمال الوساطة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

ويظهر الشكل (2) تقارباً نسبياً بين فئتي العزاب والمتزوجين، مما يدل على أن ظاهرة وساطة الهجرة غير الشرعية لا تقتصر على فئة اجتماعية محددة، بل تشمل أفراداً من أوضاع اجتماعية مختلفة، وإن كانت أكثر انتشاراً بين العزاب مقارنة بالمتزوجين.

3. توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

يبين الجدول (3) والشكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الدراسي، حيث أظهرت النتائج أن فئة المستوى الإعدادي جاءت في المرتبة الأولى بعدد (23) مفردة وبنسبة (46%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها فئة المستوى الثانوي بعدد (22) مفردة وبنسبة (44%). أما فئة المستوى الجامعي فقد بلغت (4) أفراد بنسبة (8%)، في حين جاءت فئة المستوى الابتدائي في المرتبة الأخيرة بعدد فرد واحد فقط وبنسبة.(2%)

جدول (3) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى الدراسي	التكرار	%
ابتدائي	1	%2
اعدادي	23	%46
ثانوي	22	%44
جامعي	4	%8
المجموع	50	%100

شكل (3) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

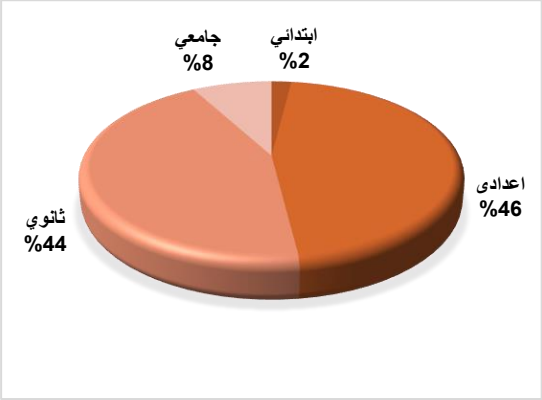

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يتركزون في المستويين الإعدادي والثانوي بنسبة إجمالية بلغت (90%)، وهو ما يعكس انخفاض المستوى التعليمي لدى معظم أفراد العينة. ويمكن أن يشير ذلك إلى أن محدودية التحصيل العلمي قد تكون من العوامل المرتبطة بالانخراط في أنشطة الهجرة غير الشرعية أو الوساطة فيها، حيث قد يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى ضعف فرص الحصول على وظائف مستقرة أو تحسين الأوضاع المعيشية بوسائل مشروعة، مما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل اقتصادية أخرى.

4. توزيع العينة حسب الوظيفة

يبين الجدول (4) والشكل (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية، حيث أظهرت النتائج أن فئة **العاطلين عن العمل** جاءت في المرتبة الأولى بعدد (23) مفردة وبنسبة (46%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها فئة **الموظفين** بعدد (16) مفردة وبنسبة (32%). كما بلغ عدد العاملين في **الأعمال الحرة** (7)أفراد بنسبة (14%)، في حين بلغ عدد **العسكريين** (3)أفراد بنسبة (6%)، وجاءت فئة **المنتجين** في المرتبة الأخيرة بعدد فرد واحد فقط وبنسبة.(2%)

جدول (4) توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرار	%
عاطل عن العمل	23	%46
موظف	16	%32
عسكري	3	%6
منتج	1	%2
عمل حر	7	%14
المجموع	50	%100

شكل (4) توزيع العينة حسب الوظيفة

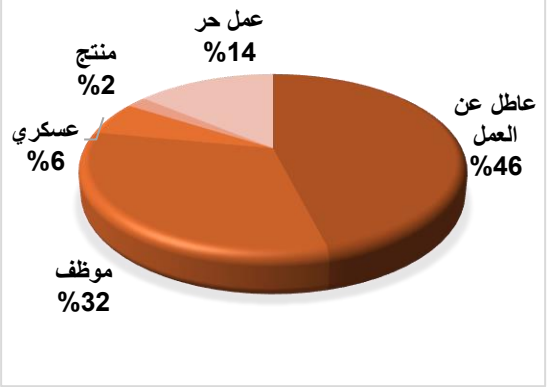

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين أفراد العينة، الأمر الذي يعكس الدور المحتمل للبطالة في دفع بعض الأفراد إلى الانخراط في أنشطة مرتبطة بالهجرة غير الشرعية أو الوساطة فيها. فغياب فرص العمل وضعف مصادر الدخل قد يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل اقتصادية غير رسمية تتيح لهم تحقيق مكاسب مالية سريعة، حتى وإن كانت تنطوي على مخاطر قانونية أو اجتماعية.

كما تبين النتائج أن نسبة الموظفين بلغت (32%)، وهي نسبة ليست بالقليلة، مما يشير إلى أن ظاهرة وساطة الهجرة غير الشرعية لا تقتصر على العاطلين عن العمل فقط، بل قد تشمل أفراداً لديهم وظائف رسمية ولكنهم يسعون إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو زيادة دخولهم المالية. كذلك تعكس نسبة العاملين في الأعمال الحرة وجود ارتباط بين الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة وبعض أشكال الوساطة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

ويُظهر الشكل (4) بوضوح هيمنة فئة العاطلين عن العمل على التوزيع العام للعينة، الأمر الذي يؤكد أهمية العامل الاقتصادي، ولا سيما البطالة، كأحد العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة وساطة الهجرة غير الشرعية في مدينة زوارة. وتدعم هذه النتيجة الافتراض القائل بأن الظروف الاقتصادية الصعبة ومحدودية فرص العمل تسهم بشكل كبير في دفع الأفراد نحو الانخراط في هذا النشاط.

ثانياً آثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الهجرة

1. العوامل الاجتماعية

يبين الجدول (5) العوامل الاجتماعية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبيئة الأسرية والاجتماعية لأفراد العينة، ومدى تأثيرها في الانخراط في أنشطة التهريب والهجرة غير الشرعية. وقد أظهرت النتائج أن نسبة (68%) من أفراد العينة أفادوا بأن آباءهم لا يزالون على قيد الحياة، مقابل (32%) فقدوا آباءهم، كما أشار (80%) إلى أن أمهاتهم على قيد الحياة، مقابل (20%) فقط لا تزال أمهاتهم على قيد الحياة. وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى أسر ما زالت تحافظ على وجود الوالدين أو أحدهما، الأمر الذي يدل على أن الانخراط في التهريب لا يرتبط بالضرورة بتفكك الأسرة أو غياب الوالدين.

كما بينت النتائج أن نسبة (70%) من المبحوثين لديهم أصدقاء يعملون في التهريب، في حين بلغت نسبة من ليس لديهم أصدقاء يمارسون هذا النشاط (30%). كذلك أفاد (60%) بأن لديهم أقارب يعملون في التهريب مقابل (40%) لا يوجد لديهم أقارب يمارسون هذا النشاط. وتعكس هذه النتائج الدور الكبير الذي تلعبه شبكات العلاقات الاجتماعية والأصدقاء والأقارب في التأثير على سلوك الأفراد وتوجهاتهم نحو ممارسة أعمال التهريب، حيث يسهم الاحتكاك المباشر بهذه الفئات في تعزيز تقبل هذا النشاط وانتشاره.

أما فيما يتعلق بموقف الأسرة من التهريب، فقد أظهرت النتائج أن (44%) من أفراد العينة أكدوا أن عائلاتهم تؤيد عملهم في التهريب، بينما أشار (56%) إلى عدم تأييد أسرهم لهذا النشاط. وتدل هذه النتيجة على أن القبول الأسري للتهريب ليس سائداً لدى جميع الأسر، إلا أن وجود نسبة مرتفعة نسبياً من التأييد يعكس درجة من التسامح الاجتماعي تجاه هذه الممارسة في بعض البيئات المحلية.

جدول (5)آراء أفراد العينة حول مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفقرة		نعم	لا
الأب لا يزال على قيد الحياة.	العدد	34	16
	النسبة	68	32
والدتي على قيد الحياة	العدد	40	10
	النسبة	80	20
أصدقائي يعملون في التهريب	العدد	35	15
	النسبة	70	30
اقاربي يعملون ي التهريب	العدد	30	20
	النسبة	60	40
عائلتي تؤيد في التهريب	العدد	22	28
	النسبة	44	56
اعاني مشاكل مع الاهل	العدد	42	8
	النسبة	84	16
اتعرض للمخاطر اثناء عملي كمهرب	العدد	21	29
	النسبة	42	58
ارغب في الاستمرار في هذا العمل	العدد	26	24
	النسبة	52	48
أؤيد مهنة التهريب	العدد	38	12
	النسبة	76	24

وفيما يخص العلاقات الأسرية، أظهرت النتائج أن نسبة مرتفعة جداً بلغت (84%) من أفراد العينة يعانون من مشكلات مع الأهل، مقابل (16%) لا يعانون من مثل هذه المشكلات. ويشير ذلك إلى أن التوترات والخلافات الأسرية قد تكون من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة أو البحث عن بدائل اقتصادية خارج إطار الأسرة والمجتمع.

كما بينت النتائج أن (42%) من المبحوثين يتعرضون للمخاطر أثناء عملهم كمهربين، مقابل (58%) لا يرون أنهم يتعرضون لمخاطر مباشرة. ورغم إدراك جزء من أفراد العينة للمخاطر المرتبطة بهذا النشاط، إلا أن ذلك لم يمنع الكثير منهم من الاستمرار فيه، وهو ما يتضح من أن (52%) أبدوا رغبتهم في الاستمرار في هذا العمل مقابل (48%) لا يرغبون في ذلك.

وأخيراً، أظهرت النتائج أن نسبة (76%) من أفراد العينة يؤيدون مهنة التهريب، مقابل (24%) لا يؤيدونها. وتعكس هذه النتيجة وجود درجة عالية من القبول الاجتماعي والاقتصادي لهذا النشاط لدى غالبية المبحوثين، الأمر الذي قد يسهم في استمراره وانتشاره داخل المجتمع المحلي.

وبشكل عام، تؤكد النتائج أن العوامل الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في ظاهرة وساطة الهجرة غير الشرعية بمدينة زوارة، حيث برز تأثير الأصدقاء والأقارب العاملين في التهريب، والمشكلات الأسرية، إضافة إلى ارتفاع مستوى تقبل هذا النشاط بين أفراد العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن معالجة الظاهرة لا تقتصر على الجوانب الأمنية والاقتصادية فقط، بل تتطلب أيضاً تدخلات اجتماعية وتوعوية تستهدف الأسرة والمجتمع المحلي للحد من انتشار ثقافة القبول بالتهريب والهجرة غير الشرعية.

2. العوامل الاقتصادية

يبين الجدول (6) أثر العوامل الاقتصادية آراء أفراد العينة حول مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أظهرت النتائج أن نسبة (54%) من أفراد العينة أفادوا بأن لديهم مصدراً ثابتاً للدخل الشهري، مقابل (46%) أكدوا عدم امتلاكهم لمصدر دخل ثابت. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستقرار المالي لا يتوافر لدى جميع أفراد العينة، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى البحث عن مصادر دخل إضافية أو بديلة.

جدول (6)آراء أفراد العينة حول مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفقرة		نعم	لا
أمتلك مصدراً ثابتاً للدخل الشهري.	العدد	27	23
	النسبة	54	46
اواجه بعض الصعوبات والتحديات المالية	العدد	44	6
	النسبة	88	12
يسهم عملي الحالي بشكل فعال في تطوير وتحسين مستواي المعيشي والمادي.	العدد	44	6
	النسبة	88	12
يساعدني هذا العمل على تلبية تطلعاتي وتحقيق أهدافي المالية	العدد	47	3
	النسبة	94	6
يؤثر تدفق العمالة المهاجرة سلباً على توفر فرص العمل للمواطنين	العدد	29	21
	النسبة	58	42

كما أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أفراد العينة، وبنسبة بلغت(88%) ، يواجهون صعوبات وتحديات مالية، مقابل (12%) فقط لا يواجهون مثل هذه الصعوبات. ويعكس ذلك حجم الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الأفراد، والتي قد تمثل أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى الانخراط في أنشطة مرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

وبينت النتائج أيضاً أن نسبة (88%) من المبحوثين يرون أن عملهم الحالي يسهم بشكل فعال في تطوير وتحسين مستواهم المعيشي والمادي، في حين بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (12%). كما أشار (94%) من أفراد العينة إلى أن هذا العمل يساعدهم على تلبية تطلعاتهم وتحقيق أهدافهم المالية، مقابل (6%) فقط لا يرون ذلك. وتدل هذه النتائج على أن العائد المادي المتحقق من هذا النشاط يمثل دافعاً مهماً للاستمرار فيه، نظراً لما يوفره من فرص لتحسين الوضع الاقتصادي للأفراد.

أما فيما يتعلق بتأثير الهجرة على سوق العمل، فقد أظهرت النتائج أن (58%) من أفراد العينة يعتقدون أن تدفق العمالة المهاجرة يؤثر سلباً على فرص العمل المتاحة للمواطنين، بينما يرى (42%) عكس ذلك. وتشير هذه النتيجة إلى وجود إدراك لدى نسبة كبيرة من المبحوثين بأن المنافسة في سوق العمل تمثل تحدياً إضافياً يفاقم من المشكلات الاقتصادية التي يواجهونها.

وبشكل عام، تؤكد نتائج الجدول أن العوامل الاقتصادية تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة وساطة الهجرة غير الشرعية بمدينة زوارة، حيث برزت الصعوبات المالية والرغبة في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الأهداف المالية كأبرز الدوافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة. كما تعكس النتائج العلاقة الوثيقة بين الظروف الاقتصادية ومستوى الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، مما يبرز أهمية معالجة المشكلات الاقتصادية والحد من البطالة وتحسين فرص العمل كإجراءات أساسية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

نتائج الدراسة

1. أظهرت النتائج أن الانخراط في شبكات الوساطة يتركز بكثافة حادة في الفئات العمرية من 20 إلى 40 سنة بنسبة إجمالية بلغت **90%**، وترتبط هذه الظاهرة طردياً بانخفاض المستوى التعليمي للمبحوثين، حيث يقع **90%** منهم ضمن حملة الشهادات الإعدادية والثانوية، مما يقلل من فرص منافستهم في سوق العمل الرسمي .
2. كشفت المؤشرات الاقتصادية أن **البطالة** هي المحرك الأساسي للظاهرة، حيث جاءت فئة العاطلين عن العمل في المرتبة الأولى بنسبة **46%**، بالتوازي مع واجهت الأغلبية الساحقة من العينة (**88%**) صعوبات وتحديات مالية، فضلاً عن افتقار **46%**منهم لأي مصدر دخل شهري ثابت .
3. أثبتت الدراسة التقييم الإيجابي المتحقق لدى الوسطاء بشأن العائد المالي؛ إذ أجمع **94%**منهم على أن هذا النشاط يلبي تطلعاتهم وأهدافهم المالية، وأكد **88%**أنه يحسن مستواهم المعيشي، وهو ما يفسر إبداء **52%**من العينة رغبتهم الصريحة في الاستمرار في هذا العمل بالرغم من إدراك 42% منهم للمخاطر المباشرة المحيطة به .
4. بينت النتائج الأثر البالغ لشبكات العلاقات غير الرسمية المحيطة بالأفراد في توجيه سلوكهم؛ حيث أفاد **70%**من المبحوثين بأن لديهم أصدقاء يعملون في مجال التهريب، بينما أكد **60%**وجود أقارب ينشطون في المجال ذاته، مما يسهل عملية التدريب والولوج اللوجستي لتلك الشبكات .
5. سجلت الدراسة مفارقة سوسيولوجية تمثلت في أن **84%**من الوسطاء يعانون من خلافات ومشكلات حادة مع الأهل بالرغم من عدم تفكك الأسر بنيوياً وبقاء غالبية الوالدين على قيد الحياة، ومع ذلك، تحظى هذه المهنة بتأييد وموافقة صريحة من عائلات **44%**من المبحوثين، وهي موافقة ناتجة عن تسامح اجتماعي مشروط بالريع الاقتصادي الذي يوفره الوسيط لأسرته .
6. أثبتت الدراسة الميدانية أن القبول الشخصي لمهنة التهريب بلغت نسبته **76%**بين المبحوثين؛ حيث ساهم الترابط القبلي والعائلي المتجانس في مدينة زوارة في إفراز آلية حماية ضمنية تُعرف بـ **"الستر الاجتماعي"**، وتتمثل في امتناع الأهالي عن الإبلاغ عن الوسطاء بدافع القرابة، مما أدى لشرعنة السلوك وتشكيل ثقافة فرعية موازية تتكيف مع الجريمة المنظمة وتتداول رموزها وتضفي مشروعية اجتماعية عليها .

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة .(2004) .*اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها* .المكتب المعني بالمخدرات والجريمة .
- التارقي، منصور .(2002) .*العلاقات الاجتماعية والتركيبة السكانية في الساحل الليبي* .دار الكتب الوطنية .
- الحوات، علي .(2007) .*الهجرة غير القانونية في المجتمع الليبي: الأبعاد والدوافع والآثار* .مجلة البحوث الاجتماعية .
- رمضان، مصطفى .(2009) .*الهجرة السرية والآثار السيكوسوسيولوجية والاغتراب الناشئ عنها في شمال إفريقيا* .دار المعرفة الجامعية .
- عمر، خالد .(2008) .*الجغرافيا السياسية للهجرة غير الشرعية: الساحل الليبي كحالة دراسة* .مجلة الدراسات الجغرافية .
- الغزالي، سالم .(2008) .*شبكات التهريب والوساطة الساحلية: دراسة ميدانية على الساحل الغربي الليبي* .منشورات جامعة الفاتح .
- فطيس، جمعة .(2009) .*الأبعاد الأمنية والقانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا* .أكاديمية الدراسات العليا .
- كاره، مصطفى .(2008) .*الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط* .المركز العربي للمطبوعات .
- المصراتي، محمد .(2003) .*الاتفاقيات الدولية والديناميات المفسرة للهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا* .الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع .
- فاطمة مفتاح المنتصر و سعاد سالم امحمد العويطي. (2026). الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على الصحة العامة والحركة الاجتماعية في ليبيا دراسة وصفية تحليلية. *مجلة الفاروق للعلوم* , *2* (3), 41-57.
- الهاشمي، عبد الحميد .(2006) .*مسارات العبور وإشكاليات الاندماج للمهاجرين في دول شمال إفريقيا* .مجلة العلوم الإنسانية .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Joseph, R. (1997). *The international economic crises and international migration control*. Oxford University Press.